

الوفاق / خاص
عبر تنص

تعدّ المدارس الدينية الإسلامية، ولا سيما المدارس لدى المسلمين الشيعة، حضانات ثقافية ودينية نشأت في المدن والقرى والبلدات، واحتضنت علماء دين أفردت لهم كتب التاريخ صفحات ناصعة، إذ قدموا إضافات نوعية في حقل المعرفة الدينية بأشكالها العقائدية والأصولية والفقهية المختلفة.

وتعدّ بلدة الكرك، حاضرة من هذه الحواضر، إذ احتضنت مدرستها الدينية منذ قرون خلت، وباتت فيما بعد حاضرة لدى المسلمين الشيعة، إضافة إلى حواضر أخرى كجزين وميس الجبل وجباج وغيرها. وقد لمع في هذه المدارس، علماء بارزون شكّلوا علامات فارقة وانعطافات لافتة في ميدان الإنتاج المعرفي والعلمي، ولا سيما على المستوى الفقهي المتصل بوظيفة وصلاحيات الفقيه في حدودها ومداهها بعد عصر الغيبة الكبرى. والمحقق علي بن عبد العالي الكركي كان من بين هؤلاء، برز كعالم دين ومحقق وكداعية. وقد كان مجلّياً في حقل الأحكام والرسائل الفقهية. هذه المقالة وبمناسبة الذكرى السنوية لرحيله محاولة متواضعة لتسليط الضوء على سيرة حياة المحقق الكركي بما تتضمن من تجربة خاصة لولاية الفقيه.

المدارس الدينية الشيعية في لبنان

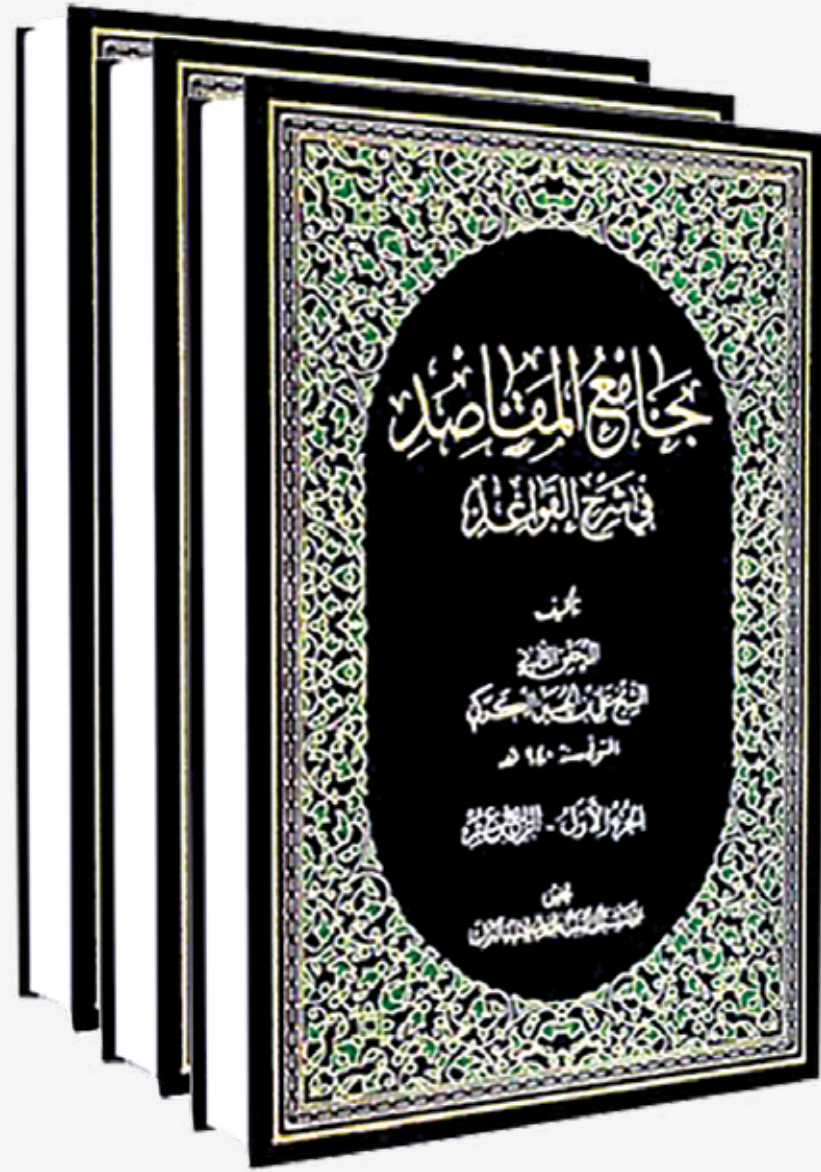
عانى الشيعة في لبنان في العصر العثماني من عسف السلطة منذ القرن السادس عشر، وانتقال الحكم في البلاد من أيدي المماليك إلى أيدي العثمانيين، وبالرغم من التعصب العثماني ضدهم، فإنهم استمروا ببناء نهضتهم الفكرية والثقافية داخل مجتمعاتها، دون تلقي أية خدمات من أي جمعية أو جهة حكومية أو دولة خارجية. وكانت الحوزة العلمية من أهم مؤسساتهم الخاصة، ونظامهم الخاص في الدعم الاجتماعي هو توزيع أموال (الخُمس). وهذا النظام كفيل بأن يساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية لدى بعض الفقهاء من الشيعة.

من هنا نرى أنّ هذا النظام الفقهي الخاص كان يقيهم شر العوز، ويغنيهم عن المساعدات الخارجية، وهذا ما يفسّر استمراريتهم رغم الاضطهاد الذي مورس ضدهم طيلة ما يقارب الخمسة قرون.

حتى وهم في أشد الظروف قسوة عليهم، فقد بنوا العديد من المدارس الكبرى في قرى جبل عامل والبقاع، فقد عرفت الطائفة الشيعية بين أواخر القرن الرابع عشر وأواسط القرن السابع عشر الميلادي، عدة مدارس مهمة، خرجت بعضاً من ألمع علمائها.

مدرسة الكرك / النشأة والتاريخ

كانت بلدة الكرك معقلاً للشيعة منذ الفتح الإسلامي بسبب وجود بعض القبائل مع الجيوش التي فتحت بلاد الشام ودخلت البقاع، أمثال الموالية للإمام علي من الهمدانيين وخزاعة التي تفرّعت منها الحرافشة، وحتى الأوزاعي الذي درس في الكرك يبدو متأثراً بطريقة الشيعة في الرواية عن أهل البيت (ع). وازدهرت مدرسة الكرك في القرنين العاشر والحادي عشر وبلغت درجة مرموقة من جهة عدد العلماء والطلاب، وأنواع العلوم التي تعطي وحضر حلقات فقصدها طلاب المعرفة من مختلف الأقطار، وخصوصاً من



ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق

المباني الفقهية والبعد التاريخي لولاية الفقيه عند المحقق الكركي

جبل عامل، أمثال الشهيد الثاني زين الدين الجبعي، الذي رحل إلى كرك نوح طلباً للأخذ من مشايخها، يرافقه الشيخ حسين عبد الصمد، ومن العلماء الذين أمّوا الكرك وقرأوا على مشايخها علي بن هلال الجزائري وما زال أهلها إلى اليوم، جلّهم شيعة وكان في أجدادهم العلماء والفضلاء بما تدل عليه مكتبتهم الكبيرة، المختزنة لعدد من كتب الشيعة الفقهية النادرة، إذ بدأت بالظهور كمرکز علمي شيعي.

وكرك نوح مدينة صغيرة تقع في البقاع الأوسط، وفيها قبر ينسب إلى نبي الله نوح عليه السلام. كانت من أكثر المدارس الفقهية خصوصاً وعراقة في لبنان، نشأ فيها وتخرّج منها في القرن العاشر الهجري والقرن الحادي عشر جمعٌ غفيرٌ من الفقهاء والعلماء. ومنها كان ينطلقون إلى إيران في العهد الصفويّ ليشاركوا في نشر مذهب أهل البيت وترسيخه في إيران وتثقيف المسلمين فيها.

نشأة الكرك ومنهجه الوحدوي

تلقي المحقق الكركي دروسه في بلدته الكرك ووجد أنه لا بد من استكمال الدراسة والتعمق بالعلوم، فهاجر إلى العواصم الإسلامية للوقوف على سير الدراسة فيها، فأقام فيها فترة طويلة واتصل بشيوخها وأساتذتها وحضر حلقات التدريس والبحث والمحاضرات واستفاد منها كثيراً.

هذه الفترة لم تتوفر له الظروف المناسبة ليقدّم نموذجاً متكاملًا في ولاية الفقيه، أمّا في الساحة الأخرى فقد استطاع المحقق الكركي أن يقود العملية بتوفيق أكبر ولمدة زمنية لا بأس بها. فبعد عودته من مصر، وبينما كان في العراق، كانت تصله الرسائل من أمراء بلاد فارس للهجرة إلى تلك الديار، وبناء على استجابته لتلك الرسائل، أصبح المحقق الكركي شيخ الإسلام في زمن اسماعيل الصفوي، ونائباً للإمام في زمن طهماسب، الذي أصدر فرماناً شهيراً يعتبر أول نص ذي صياغة سياسية قانونية فقهية حديثة تتبلور فيه رؤية واقعية لمبدأ ولاية الفقيه في وضوح نظري تام.

لقد تضمن فرمان اعترافاً واضحاً بولاية الفقيه ونوابته عن المعصوم (ع) وبالتالي على وجوب طاعته وحرمة مخالفته، ولا يبدو النص بالصيغة التي قدم فيها. توصيلاً من "الشاه" إلى المؤسسات والدوائر السلطوية في الدولة الصفوية وإنما يبدو أمراً تكليفاً موجهاً لكل الناس. ولم يكن فيه أي إشارة للسلطان أو موقعه في حق إصدار الأمر كما لم يشر إلى أي نوع من أنواع مشاركة الشاه للفقيه في الولاية على الأمة، وفي هذه الصيغة ما يكفي من الدلالة على حجم ولاية الفقيه التي أراد النص التأكيد عليها والتي تشمل فيمن تشمل الولاية على الشاه نفسه.

رؤية المحقق الكركي لولاية الفقيه

يرى المحقق الكركي حدوداً موسّعة لصلاحيات الفقيه، مستنداً في إحدى استدلالاته على رواية عمر بن حنظلة عن الإمام الصادق (ع)، ومنها انطلق إلى صلاحيات الفقيه بالقول "أنه الفقيه الجامع للشرائط منصوب من قبل الإمام... وتجب مساعدته على إقامة الحدود والقضاء بين الناس". تقول الرواية «انظروا الى من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، فارضوا به حكماً». إلى آخر الرواية ".

يقول الدكتور غسان طه في كتابه الإسهامات الوحدوية للحواضر الدينية... الدينية... المحقق الكركي نموذجاً: "إنّ رحلة المحقق الكركي إلى عواصم العالم الإسلامي لطلب العلم، تُمثل بُعداً من أبعاد شخصيته الوحدوية، وربما تشكلت أولاً من طبيعة نشأته في مدرسة الكرك ودورها التاريخي في احتضان تنوعات مذهبية وفكرية سبق للكركي أن استوعب تراثها التاريخي. وقد تعززت هذه الشخصية الوحدوية بعد الرحلة إلى خارج الكرك للاستزادة في الدراسة وطلب العلم، الأمر الذي طبع هذه الشخصية بطابع الانفتاح على التنوعات الفقهية والتنوع في مصادر الحديث، فعدا المحقق الكركي يروي الحديث عن كبار مشايخ السنّة، بعدما كان يصرّح بأنه تلقاها بنفسه عن علماء كبار واستجازهم فيه".

المحقق الكركي على خطى الشهيد الأول تأسيساً لنظرية ولاية الفقيه

شهدت الساحة الشيعية في بلاد الشام وإيران في أواخر القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر بروز اتجاه قوي وضاعظ نحو تمكين الفقيه من ممارسة ولايته، وقد سبقت التجربة في بلاد الشام مع الشهيد الأول التجربة في إيران إلا أنّ النتائج كانت مختلفة بينهما برغم هذا السبق الزمني للتجربة الأولى على التجربة الثانية، فالشاهد الأول قائد التجربة الأولى خلال

خاصية نظرية ولاية الفقيه، سواء مع الشهيد الأول أو المحقق الكركي، أنها لا تقع في عرض الواقع، فنجد شروطها لدى الشهيد الأول مع تحقق الأمن للفقيه، واشترط وجوب التحاكم إلى الفقيه، إذا مجمل النظرية ترتبط بعملية وجود فقيه ورع تتسم شخصيته بالعدل والعلم والقدرة على الاستنباط، وشرط آخر يتصل بالمكلف، فليس ثمة سلطة إذا لم تقترن باستجابة المكلف، ومن هنا فالفقيه ليس سلطاناً قاهراً بالبيعة ولا متغلباً بالسلطة على غرار سلاطين العالم الإسلامي.

بين النظرية الفقهية والواقع

أن النظرية الفقهية للمحقق الكركي تفرّد دوراً موسّعاً للفقيه، ما يجعل سلطة الفقيه لازمة بإزاء كل سلطة، بل متعالية عليها، وذلك لكون الفقيه هو الأجدر بممارستها، ولا سيما في إقامة العدالة والحدود وصلاة الجمعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من الأحكام التي تتصل بمجال السلطة. استناداً إلى ذلك، ألا تتعارض هذه النظرية الفقهية مع السلطة القائمة، يوضح الدكتور غسان طه هذه الإشكالية في كتابه بالقول: "إننا وعبر العوددة التاريخية إلى الوراء، نجد أنّ هذه النظرية لم تكن لتقف في مواجهة السلطة القائمة أو أنها تعمل في مواجهة الوحدة الإسلامي، وللدلالة على الأمر، نجد أنّ

أن النظرية الفقهية للمحقق الكركي تفرّد دوراً موسّعاً للفقيه، ما يجعل سلطة الفقيه لازمة بإزاء كل سلطة، بل متعالية عليها، وذلك لكون الفقيه هو الأجدر بممارستها

الشهيد الأول الذي كان سباقاً في بلورة نظرية ولاية الفقيه، قبل المحقق الكركي، والذي خرجت النظرية في عصره الى حيز التنفيذ. كان على قدر من المراعاة للسلطة القائمة وعدم استفزازها. ففي اللعبة الديمقراطية، نجد لديه مثل هذه الإدارة، فلقد ورد لديه حول دور الفقيه في مجال الحكم بين الناس، الجواز المشروط بالأمن، فهو يقول: "يجوز للفقيه في حال الغيبة إقامة الحدود مع الأمن، والحكم بين الناس... وبإثم الراد عليه".

ويكمل رؤيته بالقول: "وما يسري على هذه المراجعة هو موقف المحقق الكركي إذ لا نجد نظريته تتحرك وتخرج إلى حيز الواقع في موطنه الأصلي، وإنما بعد هجرته إلى العراق، ثم إيران جراء واقع الحال المتمثل بالفرصة الممنوحة للفقيه والاستفادة منها في نشر الوعي الديني، وإقامة العدل، والدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقاً لخصوصية المجتمع. وهو عندما مارس دوره فبالدعوة والموعظة الحسنة وليس بالاضطهاد والتكفير، وهو ما يتبدى لدينا من خلال خلافه واعتراضه على اسماعيل الصفوي جراء سياسة القسوة التي اتبعها بحق المخالفين".

ويرى أنّ: "النظر إلى الشروط التاريخية وأثرها في انتاج المعرفة، لا يعني أن الفتوى هي أسيرة لحظتها التاريخية. قد يصح ذلك في مجال ما، ولكن نحن أمام نظرية تتصل بحدود علاقة الفقيه وحدود صلاحياته، وهي تبقى عابرة للزمن، وتعتبر عن اتجاه بل مدرسة فكرية في مجال الفقه.

أمّا الشروط الاجتماعية والتاريخية، فهي تعبر عن المرونة داخل هذه النظرية، وليس الصلاحية التاريخية للنظرية نفسها، وهو ما يسري على رأي المحقق الكركي في صلاحيات الفقيه، إذ شكّل هذا الرأي اسهاماً فقهياً وفكرياً رائداً لدى الفقهاء الشيعة... وسنجد لاحقاً، اغناء للنظرية لدى العلامة الشراقي، ولدى الإمام الخميني (قده)، حيث غدت نظرية ولاية الفقيه مع الإمام الخميني (قده) تستند إلى دلالات عقلية ونقلية وتفسيرية، وأخرى تقوم على استلهام التجربة التاريخية للمعصوم، وتستند إلى ثنائية العلاقة بين الفقيه الجامع للشرائط من ورع وتقوى وعدالة وسعة علم ومعرفة بأحوال الزمان والمكان وبين الشعب عبر الانخراط في المؤسسات التمثيلية وممارسة دوره في ظل دولة إسلامية وفقاً لمقتضيات الدين والدنيا".

ختاماً إنّ المحقق الكركي خاض تجربة من أغنى التجارب ومن أكبرها في العصر الحديث على صعيد تشكيل الحكومة الإسلامية وتطبيق الشريعة عبر الوصول إلى الموقع الطبيعي للفقيه في المجتمع والدولة والذي يستطيع بواسطته أن يلي الأمر. وقد كان لتجربة المحقق الآثار الكبيرة وعلى مستقبل إيران وله يعود جزء من الفضل في إرساء التشيع واحتضان الشريعة في هذه البلاد والتي أوضحت بعد ذلك بمئات السنين في الصورة التي هي عليها الآن والتي ساهم في الوصول إليه المسار الذي شارك في تحديده المحقق نفسه. وعمل على إرسائه واستمراره الخلف الصالح من الفقهاء بإقامة الحكومة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩م وقد كان الإمام الخميني (قدس) من عداد هذه القافلة.



اضطلعت الحواضر الدينية والثقافية في لبنان في مراحل زمنية خلت بالعديد من الاسهامات الفكرية ولعبت دوراً بارزاً في نشر الوعي الديني